

باسل رزق الله \*

# منظمات حقوق الإنسان والمسألة الفلسطينية: محاذير العمل ضمن بنى الهيمنة

عنوان الكتاب: عن «حق الإنسان» في الهيمنة عنوان الكتاب في الفتة ، مانية مسلم The Human Right to Dominate

عنوان الكتاب في لغتهُ: The Human Right to Dominate تأليف: نيكولا بيروجيني ونيف غوردون

ترجمة: محمود محمد الحرثاني

الناشر: بيروت/ الدوحة- المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات

سنة النشر: ٢٠١٨

عدد الصفحات: ٣٢٠

#### مقدمة

شهد عام ٢٠٢١ إصدار تقارير عدة عن منظمات غير حكومية تقدم توصيفات للحالة الاستعمارية القائمة في فلسطين، شكلت تحولًا نسبيًا في الخطاب الحقوقي والقانوني الصادر عن هذه المنظمات تجاه توصيف الحالة الاستعمارية، كان منها تقرير «هيومن رايتس ووتش» المعنون بدتجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد»، وتقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بتسيلم) بعنوان «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنّه أبارتهايد»، شكلت هذه التقارير تحولًا في التوصيفات التي تقدمها هذه المنظمات للحالة الاستعمارية أساسًا، فهي تعمل منذ سنوات في حقل حقوق الإنسان، الذي

\* طالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

قطایا اسانیتیة

122

عدد 85

قام على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية وجمع المعلومات وتأطيرها في تقارير، وفي حالات معينة التحرك القانوني، قبل أن تتخذ خطوة إضافية مؤخرًا في تغيير تعاطيها مع الوضع القائم، ولعل ذلك يأتي نتيجة متغيرات عدة مرت فيها هذه المؤسسات والوضع القائم على الأرض، على سبيل المثال أدى إدراك «بتسليم» لمحدودية جدوى نشاطها القانوني في المحاكم الإسرائيلية، إلى إيقافه وتوصيفه باعتباره شرعنة للاحتلال وتكريسًا

هذه التحولات الكبيرة، لم تكن جذريةً بالمصلة، فهي بقيت عالقة في تشخيص يقوم على الحالة الراهنة تتجاوز السياق التاريخي (بالأخص تقرير تجاوزا الحد)، وأيضًا المراوحة ضمن الخطاب القانوني الذي يبقى قاصرًا وغير مسيس في كثير من الأحيان. إلى جانب ذلك، نشهد في فلسطين ارتفاعًا في الخطاب الذي يرتكز على أساس حقوق الإنسان والقانون الدولي، ترافق ذلك من طفرة في المؤسسات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في الأعوام الثلاثين الأخيرة، فالمؤسسات الإسرائيلية برزت بعد الانتفاضة الأولى، والفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو. لذلك، سنعمل في هذه المراجعة لكتاب «عن «حـقّ الإنسان» في الهيمنة»، لنيكولا بيروجيني ونيف غوردون، الذي يدرس منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية والمحافظة، ضمن حالة فلسطين/ إسرائيل، من خلال تتبع عملها بناءً على ما يصدر عنها من توثيقات وتقارير وعلاقتها مع الدولة، وكيف يتم تطويع حقوق الإنسان وعمل المنظمات ضمن بنية الهيمنة/ العنف الممارسة من الدولة، ودورها في إعادة إنتاج الهيمنة وحمايتها، باعتباره مساهمة مهمة في مراجعة خطاب هذه المؤسسات، وإعادة قراءة دورها.

يحاول الكتاب القائم في أربعة فصول ومقدمة، من خلال فهم تناقضات حقوق الإنسان، أن يقدم تحليلًا لعمل منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، من خلال نقاط ومراحل بارزة، وهي تلك اللحظة الأولى التي تم فيها تأطير القضية الفلسطينية باعتبارها قضية حقوق إنسان، والتنقل مع محطات بارزة أخرى من أجل فهم تعامل منظمات حقوق الإنسان معها، تحديدًا الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، باعتبارها لحظات تظهر التحولات التي طرأت

على خطاب حقوق الإنسان، ولاحقًا ظهور منظمات حقوق إنسان غير حكومية محافظة تُساهم في شرعنة الاستعمار والعنف والتشريد.

يتتبع الكتاب أساسًا العلاقة بين حقوق الإنسان من أجل والهيمنة، وكيف تستدعى حقوق الإنسان من أجل تعزيزها، وظهور فاعلين سياسيين تقوم برامجهم على تعزيزها الظلم، مع الإشارة إلى الأرضية المشتركة التي تقوم عليها منظمات حقوق الإنسان الليبرالية والمحافظة، وكيف يتم تطويع النصوص نفسها والأفكار نفسها لخدمة أفكار متنافية، ويظهر كيفية استخدام النصوص والأدوات نفسها وإمكانية أن تلعب أدوارًا متناقضة في الوقت نفسه، كل هذا بالاعتماد على تحليل مجموعة من المعلومات والمواد والمذكرات القانونية وتقارير مرافعات وتقارير عسكرية وحملات إعلانية وبروتوكولات بعض النقاشات البرلمانية، بالإضافة إلى المقابلات مع منخرطين في مجال المنظمات غير الحكومية.

في المقدمة العربية القصيرة للكتاب، يقدم الكاتبان واحدة من الإشكاليات الأساسية للكتاب، وتتمحور حول حالة الدراسة والفكرة التي ينطلق منها، فعلى الرغم من تأطير القضية الفلسطينية باعتبارها قضية حقوق إنسان، تظهر الإشكالية، أن هذا التأطير لم يساهم في تحقيق أي تقدم في التغلب على عدم التكافؤ في القوة المادية والرمزية، بل تحولت إلى سلاح آخر في يد إسرائيل كدولة استعمار استيطاني وهو ما عُبر عنه: «حقوق الإنسان لم تفشل وحسب في تعزيز حركة التحرر الفلسطيني، بل شرعت وبحسب فهمنا، فإن حقوق الإنسان لتعزيز هيمنتها.

تبدأ مقدمة الكتاب في قصة تظهر مدى التشابك بين منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والعنف والهيمنة والدولية، وهي قيام منظمة العفو الدولية بتنظيم حملة دعائية تحت عنوان «واصل التقدم أيها الناتو» وقمة ظل من أجل المرأة الأفغانية، في الوقت نفسه الذي ينعقد فيه اجتماع لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في شيكاغو، من أجل مناقشة ثورات الربيع العربي ونظام الدرع الصاروخي في أوروبا وانسحاب قوات الناتو من أفغانستان، وكان الهدف من قمة منظمة العفو الدولية التأكيد على ضرورة



غرافيتي للفنان بانكسى على جدار الفصل العنصري،

مواصلة تدخل الناتو العسكري في أفغانستان من أجل حماية النساء.

بحسب الكتاب، فالحملة تظهر أن توظيف العنف ضروري لحماية حقوق الإنسان، وأن العنف وحقوق الإنسان ليسا متناقضين بالضرورة. وهذه النقطة تظهر المفارقة، فعادةً يرتبط العنف مع الهيمنة وحقوق الإنسان مع التحرير، على الرغم من ذلك فإنها تظهر في الاستخدامات بشكل مختلف. يعرف الكاتبان الهيمنة باعتبارها مجموعة واسعة من علاقات القهر التى تتميز باستخدام القوة والإكراه، ومن هذا التعريف يتعامل الكتاب مع الهيمنة من خلال الممارسات العنيفة بهدف إخضاع الأفراد والجماعات لها، ودراسة المنطق المستخدم لتبرير ممارسات الهيمنة، وكيف يتم منحها الشرعية من خلال الاسترشاد بحقوق الإنسان. عيضح ذلك من ممارسة منظمة العفو الدولية التي سبق وأشرنا لها، وكيفية مساهمة حقوق الإنسان في إعادة إنتاج العنف السائد وحماية الهيمنة وشرعنتها.

المثال السابق الذي يرتبط بمنظمة حقوق إنسان غير حكومية ليبرالية، هو نموذج على اتجاه أوسع بكثير تقوم فيه حقوق الإنسان بخدمة الهيمنة، من خلال تطويع حقوق الإنسان، فمع بداية الألفية

وبالأخص في أميركا تحول المحافظون إلى تبني لغة حقوق الإنسان واستخدامها بعد أن كان يتم نبذها من قبلهم، بذلك تحولت حقوق الإنسان إلى مصدر للذين يبحثون عن النفوذ السياسي والسلطة باختلاف توجهاتهم، وأضحت حقوق الإنسان اللغة المستركة الجديدة في النقاش الأخلاقي.

يظهر استيلاء المحافظين على لغة حقوق الإنسان، إلى تقارب يتزايد بين الليبراليين والمحافظين على مستوى العالم، ففي المقدمة يحاول الكتاب تقديم عرض لهذا التقارب، وهو نتيجة اتفاق متبادل على بعض الافتراضات الأساسية، مما ينتج عنه ما يسميه الكتاب (الاستنساخ) من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها في العمل، والاتفاق على سلطة القانون ودور المحاكم الحاسم عند الخلاف.

بالطبع، تحافظ كل منظمة على ميولها السياسية، لذلك، ظهر ما يعرفه الكتاب بعمليات القلب والإبدال، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مثال يقدمه الكتاب، فالمنظمات الليبرالية والمحافظة تستلهم في حملاتها لغة حقوق الإنسان، أي أنها تنطلق من قاعدة واحدة، ولكن تطويعها يقود إلى مُثل ومعتقدات مختلفة تمامًا. يظهر ذلك من خلال الحملات الداعمة للمثليين التي تقوم فيها منظمات

حقوق الإنسان الليبرالية (ليس حصرًا عليها) من خلال رفض انتهاك حقوق الإنسان، في المقابل تقدم منظمات حقوق الإنسان المحافظة تشريعات مناهضة للمثليين استنادًا إلى المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينطبق ذلك على معاداة الإسلام وعلى قلب وإبدال المستعمر والمستعمر. ويأتي هذا التنافس نتيجة قدرة الخطاب السائد لحقوق الإنسان عملية على تشكيل فئات أخلاقية قانونية، وقلب عملية تحديد علاقات القوة. على هذا الأساس ما يقدمه لنا فهم القلب والإبدال «تبيان أن حقوق الإنسان التي يفترض معظم الناس أنها تقدمية وتحررية، يمكن أن ترتبط بمنتهى السهولة بالهيمنة وتحررية،

أما ضروب تطويع حقوق الإنسان فهي تأتي نتيجة إدراك المحافظين، أن حقوق الإنسان واستخدامها سابقًا ساهم في صناعة السياسات، ولدورها في عملية تأطير التاريخ، و»تنازع في تفسير تاريخ العنف باعتباره هيمنة» (٣٧)، فتساهم في إظهار تفسيرات متنوعة للهيمنة، وتلعب دورًا في نزع شرعية تفسيرات أخرى. تجليات الوظيفة المعرفية لحقوق الإنسان والعلاقة الوثيقة مع العنف، ظهرت في تذويتها داخل الجيوش، فأصبح الجيش الأميركي يقدم تدريبات في حقوق الإنسان.

يعتقد بيروجيني وغوردون أنه لا فرق جوهريًا بين التطويع الليبرالي والمحافظ لحقوق الإنسان، لأنهما يتبعان المنطق نفسه، «فهما يطوعان حقوق الإنسان من أجل إنشاء إطار قانوني وأخلاقي تُمنح من خلاله الحوادثُ التاريخية والأهداف السياسية معنى محددًا» (٤١). بذلك، تكون قد ساهمت في إنتاج رواية معينة من التاريخ، تعطي بدورها معنى سياسيًا لحقوق الإنسان. أما النقطة الحاسمة التي تظهر من كل ذلك هي أن تطويع حقوق الإنسان يعمل على توطيد الهيمنة وتعزيزها وإرشادها دون خلخلتها.

يستمر تأطير الكتاب، من خلال تقديم نقد للنموذج الهيدروليكي لحقوق الإنسان، «القائل أن مزيدًا من حقوق الإنسان يساوي قليلًا من الهيمنة» (٤٢). ذلك بحسب الكتاب يقود إلى إشكاليتين، الأولى أن تقديم الضعفاء لمطالبهم من خلال خطاب حقوق الإنسان يوسع المجال للتدخل السيادي الشرعي ضدهم، والثانية، أنه عندما

يستدعى الضعفاء أو من يدعى تمثيلهم سواء من جانب حقوق الإنسان أم المهيمنين، فيمكن أن يظهر ذلك بالمطالبة باستخدام العنف من أجل حماية حقوق الإنسان (مثال منظمة العفو الدولية). يظهر ما سبق تناقض حقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تـؤدي إلى أشـكال جديدة من الظلم. كمـا تضيف المقدمة ضمن تفكيكها لحقوق الإنسان، نقدًا لافتراض وجود نص أصلى يجرى تحويره أو تطويعــه، فالكتــاب بنظــر إلى انعــدام وحــود هــذا الأصل أساسًا وأن استخدامات حقوق الإنسان هي ترجمات وتطويعات كان يتم دائمًا الادعاء أنها هي الأصل في لحظتها التاريخية، رغم ادعاء إعلانات حقوق الإنسان أنها تعبر عن أصل غير مسيّس، على الرغم أن ذلك يشير نيكولا ونيف إلى أن ترجمة الأصل وغياب الاستقرار فيه، يعكس علاقات القوة القائمة ويعيد إنتاجها وتحويلها. على الرغم من ذلك، فهذا لا يعنى سيولتها، أو أنها تقع خارج النطاق المعياري، بل يمكن معيرتها ضمن لحظة تاريخية توفر للتاريخ إطارًا. ومن هذا التقديم ينتقل الكتاب من السياق العام إلى دراسة الحالة في فلسطين/ إسرائسل.

## عن حدود حقوق الإنسان

جاء الفصل الأول بعنوان «تناقضات حقوق الإنسان»، ويتضمن محاولة لتقديم التناقضات التي نشأت خلال سيرورة تشكل حقوق الإنسان، عقب الحرب العالمية الثانية، مما جعلها مرتهنة أساسًا لمنتصرين في الحرب، وارتباطها بالدولة على الرغم من لغتها العالمية، والإشارة إلى ذلك في سياق منح الحق في تأسيس إسرائيل، في محاولة لتعويض اليهود عن الانتهاك الذي تعرضوا له في أوروبا، من خلال انتهاك آخر لحقوق الإنسان.

ظهرت فكرة إنشاء نظام لحماية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، والجرائم النازية، وجاءت مصطلحات حقوق الإنسان من أجل «محاولة فهم ويلات الماضي والمساعدة في تشكيل نظام سياسي جديد يسيطر عليه المنتصرون»(٦٧)، ومن هذه الانطلاقة تظهر بداية تناقضات نظام حقوق الإنسان، الذي سيتلخص بالفشل في منع وقوع انتهاكات أخرى.

يظهر استيلاء المحافظين على لغة حقوق الإنسان، إلى تقارب يتزايد بين الليبراليين والمحافظين على مستوى العالم، ففي المقدمة يحاول الكتاب تقديم عرض لهذا التقارب، وهو نتيجة اتفاق متبادل على بعض الافتراضات الأساسية، مما ينتج عنه ما يسميه الكتاب (الاستنساخ) من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها في العمل، والاتفاق على سلطة القانون ودور المحاكم الحاسم عند الخلاف.

لذلك، ينطلق الفصل من زعزعة الافتراض الذي يدعي أن حقوق الإنسان تقع خارج الدولة وتستخدم لحماية المواطنين منها. وفي سياق ظهور نظام حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت علاقة معقدة بين ما هو عالمي والدولة، فقد ساهم نظام حقوق الإنسان في إحياء الدولة القومية، فيما منحته هي تصديقًا وشرعيةً.

أنتج هذا المزج تناقضًا - كما يشرح الفصل - يقوم على «الحماية من الدولة والحماية التي تقدمها الدولة وحماية الدولة» (٧٠)، مما يظهر مركزية الدولة القومية والصلة بين حقوق الإنسان والهيمنة. وعلى هذا الأساس ظهرت مركزية الدولة في حيوات الناس، فأصبح الانتماء للدولة القومية شرط الحصول على حقوق الإنسان، والنضال من أجل احكم أجل حقوق الإنسان مرادفًا للنضال من أجل الحكم الوطني، وعلى هذا تأسست فعالية الناس في حال دخلوا تحت حكم الدولة. لذلك، يذكرنا الكتاب بأن دخلوا تحت حكم الدولة لذلك، يذكرنا الكتاب بأن يفيدان بأن الدولة ذات السيادة هي واحدة من فضلية الكانات انتهاكا لحقوق الإنسان» (٧٢).

يشير الكتاب إلى فكرة أن تأسيس إسرائيل جاءت كنوع من التعويض الإنساني عن الجرائم التي ارتكبت بحق اليهود في أوروبا أثناء المحرقة، فتشكل التعويض من خلال الدولة القومية الاستيطانية في فلسطين، التي أنتج تأسيسها توليدًا لانتهاكات حقوق السان جديدة. وينتقل ليعالج محاكمة آيخمان في سياق حقوق الإنسان، والإشارة إلى التناقضات التي جرت خلالها، من خلال انتهاك إسرائيل للقانون الدولي بإحضار مجرم ومحاكمته، وأيضًا أن جرائم الإبادة التي نفذتها النازية وأدت إلى إنشاء لغة حقوق إنسان عالمية جرى التحقيق فيها والمحاكمة

من خلال محكمة محلية وتحول الخطاب إلى إثني وطني، بذلك، طوعت المحكمة حقوق الإنسان لتتوافق مع حقوق اليهود في تجاهل للانتهاكات الأخرى ضد غير اليهود، وبذلك «ساعدت المحاكمة في إعادة إنتاج إطار أخلاقي إسرائيلي قائم، مفاده تميّز اليهودي عن غير اليهودي» (٨٣). بناءً على ذلك، ساهمت محاكمة آيخمان في إعادة موضعة التهديد، من خلال الإزاحة المكانية والزمانية للمحرقة من أوروبا إلى الشرق الأوسط، وتبرير انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم إسرائيل بأنها في حالة تهديد دائم، واكتساب الشرعية كإجراء وقائى ضد العودة إلى المحرقة.

أما اللحظة التي دخل فيها تأطير حقوق الإنسان للقضية الفلسطينية، فقد جاء مع الانتفاضة الأولى التي شكلت تحولًا حاسمًا في تأطير المواجهة الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني، ففيها بدأ الستخدام مفردات حقوق الإنسان، بحسب الكتاب. كما حصلت طفرة في ظهور مؤسسات حقوق الإنسان غير الحكومية، سواء أكانت إسرائيلية أم فلسطينية، وبدأت هذه المنظمات في استخدام مفردات حقوق الإنسان في خطابها وبياناتها الصحافية وتقاريرها ومراسلاتها مع السلطات الإسرائيلية.

يدعي الكتاب أن تأطير الصراع باستلهام حقوق الإنسان وازدياد الانشغال الدولي في الانتهاكات التي ترتكب ضد الفلسطينيين/ات، ساعد في إجبار إسرائيل على المجيء إلى طاولة المفاوضات. لاحقًا، بعد توقيع اتفاقية أوسلو، استمر عمل المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية في مصد الممارسات الإسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية وبالأخص مصادرة الأراضي، والمنظمات الفلسطينية في المساهمة في عملية بناء الدولة، وفي الكثير من الأحيان تحولت هذه المنظمات إلى بديل عن المبادرات الشعبية والأحزاب السياسية التقليدية.

لم تستطع هذه الطفرة في استخدام حقوق الإنسان وبروز المنظمات غير الحكومية «إيجاد شرخ داخل الإطار المحلي للسيادة الاستعمارية» (٩٣)، ويقدم الكتاب مثالًا، خلال الانتفاضة الأولى، قدمت المنظمات غير الحكومية، العديد من المذكرات للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين/ات، وعلى الرغم من أن هذه المذكرات تظهر كتحد للحكومية الإسرائيلية، فإن المحكمة إلى تبرئة إسرائيل من أي انتهاك فظيع، بل ساهمت محكمة العدل في العليا في تشريع العنف الاستعماري.

المازق الأساسي الذي يشير له الكتاب في هذه الجزئية، أن منظمات حقوق الإنسان، بقصد أو دونه، ساهمت في إضفاء الشرعية على المحاكم الإسرائيلية، وشرعنة الإطار المؤسسي للدولة الاستعمارية، وأظهر مفارقة أن الدولة المسؤولة عن العنف ضد الفلسطينيين تحولت إلى حكم في الانتهاكات التي

على الرغم من إمكانية هذه المنظمات في تحقيق اختراقات جزئية ترتبط في الحياة اليومية للفلسطينين، فهي «لم يكن لها تأثير في بنية الاحتلال، بل إنها لم تستطع خلخلة نظام الهيمنة الذي أدى إلى ظهورها» (٩٦). كما أن نقدًا آخر قدمه بيروجيني وغوردن، يرتبط بعمل المؤسسات التي أصبحت تركز على التوثيق وإدانة الانتهاكات دون الحديث عن الأسس البنيوية للهيمنة (باستثناء الحديث عن مصادرة الأراضي).

أدركت بتسيلم هذه الجزئية في العام ٢٠١٦، وقررت بعد ٢٥ عامًا من تقديم شكاوى إلى النيابة العسكرية الإسرائيلية، التوقف عن القيام بهذه الخطوة نتيجة إدراكها عدم فاعليتها، إذ يتم إغلاق العديد من الملفات دون تهمة، لأنّ النيابة تقبل روايات الجنود على أساس المصداقية، ويشير بيان بتسيلم إلى أن النيابة العسكرية تستمد شرعيتها من داخل الجهاز المدني الاستعماري، مثل المحكمة العليا والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، كما أن الفلسطينين/ات لا يستطيعون التقدم بشكوى بأنفسهم. لكن المهم هو إشارة بتسيلم إلى أن تقديم الشكاوى للنيابة العسكرية والعملية التي تنتهي دون تقديم لوائح اتهام عادة، تساهم في إضفاء الشرعية تقديم الشرعية تقديم لوائح الهام عادة، تساهم في إضفاء الشرعية

على الاحتلال، وإظهار أخلاقية جهاز تطبيق القانون والجيش الإسرائيلي، بناءً على ذلك تشير المنظمة إلى الإشكالية البنيوية في المنظومة الاستعمارية. لذلك، توقفت بتسيلم عن القيام بهذه العملية مع استمرار عملها في التوثيق وإصدار التقارير.

أمّا الفصل الثاني فقد جاء بعنوان «تهديد حقوق الإنسان»، ويحاول تقديم عرض للفترة التي تحولت فيها نظرة إسرائيل إلى حقوق الإنسان باعتبارها تهديدًا، وظهور مصطلح الحرب القانونية، خاصة بعد نشر تقرير غولدستون، مماربة عمل منظمات حقوق الإنسان الليبرالية، وبداية ظهور ما عرف بمنظمات حقوق الإنسان المحافظة، وأثر كل ذلك على المنظمات الليبرالية والتقليل من حدة خطابها.

كانت حرب «الرصاص المصبوب» على غزة نقطة تحول، ليس بسبب العنف الإسرائيلي فيها، بل بسبب الجدال القانوني الذي أطلقته، خاصة بعد صدور تقرير القاضي ريتشارد غولدستون الذي حقق في انتهاكات القانون الدولي الإنسان والقانون الدولي الإنساني. على الرغم من أن استخدام خطاب حقوق الإنسان في تأطير القضية الفلسطينية كان قد أصبح دارجًا، فإن المشكلة الإسرائيلية التي جعلها تقلق من التقرير هو إصداره من لجنة دولية تمثل الأمم المتحدة، مما منحه مزيدًا من الشرعية على الساحة الدولية.

في هذه الأثناء، بدأ ازدياد نشاطات مجموعات إسرائيلية محافظة، أدعت أنها لا ترى في استخدام حقوق الإنسان تهديدًا، إنما في ما اعتبرته «تسييس حقوق الإنسان»؛ أي استخدامها لانتقاد الدولة والنظام السياسي. وبرز في هذه الفترة الصراع على تحديد ماهية حقوق الإنسان ومعناها. وفي الوقت ذاته ظهر ما عرف بمصطلح «الحرب القانونية». من بين المنظمات العاملة في هذا السياق (NGO Monitor) التي عملت على مراقبة المنظمات غير الحكومية الليبرالية، والهجوم عليها وعلى مموليها، بادعاء أنها تسيس حقوق الإنسان، والتحول الذي حصل أنها تسرت «الدفاع عنها». بذلك، وقفت المنظمات خيار الكيبرالية والحافظة عنها رضية واحدة، ومجال بليبرالية والحافظة عنها أرضية واحدة، ومجال خطابي واحد ولغة مشتركة، تدور حول «وهم

على الرغم من إمكانية المنظمات الحقوقية في تحقيق اختراقات جزئية ترتبط في الحياة اليومية للفلسطينيين، فهي «لم يكن لها تأثير في بنية الاحتلال، بل إنها لم تستطع خلخلة نظام الهيمنة الذي أدى إلى ظهورها»(٩٦). كما أن نقدًا آخر قدمه بيروجيني وغوردن، يرتبط بعمل المؤسسات التي أصبحت تركز على التوثيق وإدانة الانتهاكات دون الحديث عن الأسس البنيوية للهيمنة.

الأصل» الذي سبق وأشرنا إليه، وتدافع عن حياد حقوق الإنسان والافتراض أن تسييسها يشوه معناها التقليدي، والتلاقي جاء من اعتبار أن «حقوق الإنسان لا تُعلَّ مشروعة إلا بقدر ابتعادها عن الاصطفاف، كما تنبع قوتها من عالميتها والتأكيد أنها لا تمثل مصالح معينة» (١١٧). أما هدف المنظمات المحافظة فهو خلق لغة حقوق إنسان خاصة بها تستخدم في مواجهة خطاب حقوق الإنسان السائد أو الذي يعود للمنظمات الليبرالية.

أما مصطلح الحرب القانونية فظهر في الخطاب المحافظ، '' بهدف الحد من تأثير حملات حقوق الإنسان، وتغليف عملها بصبغة أمنية، باعتبار أن ما تقدمه يشكل خطرًا أمنيًا وتهديدًا قوميًا، ويساهم ذلك في تحويلها إلى «موضوع نقاش وطني ومحل تدخلات تشريعية وسياسات قمعية» (١٩١٩). '' وازداد توظيف هذه الخطاب بعد بروز ظاهرة المقاضاة في محاكم عالمية أو وطنية ضد مسؤولين ومشاركين في انتهاكات حقوق الإنسان، لكن لم يظهر ذلك كتهديد إلا عندما رفعت دعاوى ضد مسؤولين من الولايات المتحدة الأمركية وإسرائيل.

إذا كان يمكن التأريخ للتحولات في استخدام حقوق الإنسان، في سياقنا، فيمكن أن ننطلق من الانتفاضة الفلسطينية الأولى باعتبارها لحظة بروز، وصولًا إلى تقرير غولدستون الذي اعتبر لحظة فارقة مؤشرة، في بروز المنظمات المحافظة، وفي تحولات ستطرأ على المنظمات الليبرالية. فعلى الرغم من امتناع الحكومة الإسرائيلية عن التعاطي مع بعثة غولدستون، توجهت البعثة إلى منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان وزودتها بما جمعته، مما جعلها مادةً للهجوم والتحريض بالإسرائيلية عليها، وجعل الحكومة الإسرائيلية التي عليها، وجعل الحكومة الإسرائيلية التي تفاخرت بوجودها باعتبارها دليلًا على الديمقراطية،

تعتبرها تهديدًا وجوديًا لها، كونها تساهم في الحرب القانونية، التي هي شكلٌ من أشكال الإرهاب وفق الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه المنظمات جزء من شبكة الإرهاب. وبحسب الكاتبين يتم النظر إلى تسييس حقوق الإنسان عند قيام المنظمات الليبرالية بتبني حقوق الإنسان لغير اليهود، مما يعد في نظر المهيمان تهديدًا للطابع الإثنوقراطي للدولة.

يسوق الكتاب مثالًا على التحولات التي حصلت على عمل المنظمات الليبرالية، التي يمكن اعتبارها نوعًا من الرقابة الذاتية التي مارستها نتيجة الهجوم عليها، من خلال مقارنة تفاعل منظمة بتسيلم مع الحرب الإسرائيليــة عــلى غــزة عــام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مــع تفاعلها مع حرب ٢٠١٢، فقد انخفض نشاطها المدافع عن حقوق الإنسان، وأصدرت بيانًا صحافيًا يطالب الحكومة الإسرائيلية بحماية المدنيين وعدم تكرار أخطاء الحرب السابقة، كما نشرت شهادات عدة من دون تحليل متماسك كما يستنتج في الكتاب، كما استدخلت شهادات إسرائيليين في محاولة لخلق نوع من التوازن والتماثل، ورفعت المسؤولية عن الشهادات التي جمعتها من غزة باعتبار أنها جمعت خلل الحرب دون التمحيص فيها، على الرغم من تشابه الظروف مع الحرب السابقة وعدم إقدام المنظمة على هذه الخطوة. أما أوضح إدانة قدمتها المنظمة فكانت ضد حركة حماس، فبحسب تقرير بتسيلم كانت إسرائيل محل شبهة في انتهاك القانون الدولي، أما حماس فهي متهمة بارتكاب جرائم حرب. وبحسب تحليل بيروجيني وغوردن «أن مجموعة حقوق الإنسان الليبرالية تعيد إنتاج التباين السياسي القائم بين المهيمن والمهيمن عليه وتعززه... إن إقحام التكافؤ في وضع غير متكافئ يرقى إلى محاولة إيقاف التاريخ، وهي آلية استعمارية شهيرة جاءالفصل الأخير في الكتاب بعنوان «حق الإنسان في أن يستعمر»، ويحاول الإضاءة على ظهور نمط جديد من منظمات حقوق الإنسان الاستعمارية، التي تعمل على الدفاع عن حق (الإنسان/ المُستعمِر) في أن يستعمر ويهيمن، من خلال قلب الحقائق، وتحويل الفلسطيني إلى غاز للأرض.

تستخدم لشرعنة الهيمنة وتبريرها» (١٤٥).

يبحث الفصل الثالث تحت عنوان «حق الإنسان في القتل» التقارب بين مجال حقوق الإنسان والمجال العسكري، وكيف يتم إنتاج أخلاقيات حقوق إنسان مرتبطة بالقانون تتساوق مع القتل من خلال ترشيده وتقنينه، واستخدام حقوق الإنسان والقانون الحدولي من أجل تبرير قتل الفلسطينيين، وكيف تتقارب المنظمات غير الحكومية الليبرالية مع هذه التوجهات دون مواجهة جدية لتطويع حقوق الإنسان الذي يستمر بذلك في خدمة الهيمنة، يفحص الفصل هذه الأفكار من خلال دراسة مفهوم «الدروع الشبرية».

يشير الكتاب إلى أن مساعي تنظيم الحرب قديمة قدم الحرب نفسها، وتم ذلك من خلال كتابات وقوانين دولية عدة، لكن مؤخرًا دخلت مراكز بحثية وأكاديمية إلى هذا المجال ونظمت مؤتمرات وورشات عمل، كما أصبحت بعض الجيوش تدعو خبراء حقوق إنسان من أجل تقديم مشورة حول ما يجوز ولا يجوز فعله، وبهذه الطريقة فهذه المنظمات لا تنظم ضروب القتل فقط، بل تمنح الدولة حماية من الاتهامات أيضًا. وظهرو ما يعرفه الكتاب بثقافة العنف الأخلاقي ساهمت في يعرفه الكتاب بثقافة العنف الأخلاقي ساهمت في في شرعنة العنف، وجعله أكثر فاعلية، واستدامته ودعمه، ويلخص ذلك بقول «أن حقوق الإنسان لا تناهض القتل كما أن القتل لا يتنافى بالضرورة مع حقوق الإنسان» (١٦١).

لأن حقوق الإنسان «تُفكر» من خلال الدولة، تظهر لديها هذه الإشكاليات، لأن جزءًا منها ظهر مع بروز الدولة الحديثة، التي تأسست من خلال حقها في احتكار القتل، ونتج عن ذلك أن صاحب

السيادة أنتج اقتصادًا أخلاقيًا للقتل مختلفًا عن حالة الطبيعة، يقرر متى يكون القتل مشروعًا ومقبولًا وأخلاقيًا. وفي سياق الحروب الليبرالية (مثل إسرائيل) التي تحاول تأطير العنف باعتباره قانونيًا وأخلاقيًا، يمكن أن يساهم إلقاء الضوء على بروز خطاب الدروع البشرية وكيفية توظيفه في الحروب، فهمًا لفكرة «الحق في القتل».

ظهر استخدام نصوص القانون الدولي الإنساني لانتقاد العنف الإسرائيلي الممارس ضد الفلسطينيين، فقط خلل الانتفاضة الثانية على يد منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الليبرالية، وتمت إدانة إسرائيل في التقاريس بسبب انتهاك حصانة المدنيين، وتم تقديم التماس لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، التى حكمت بوجوب عدم استخدام «المدنيين» كدروع بشريـة. لكـن القصـة لـم تنتـه هنـا، بـل بـدأت مـن خلال تطويع مصطلح الدروع البشرية، فقد قام مركن الاستخبارات ومعلومات الإرهاب وهو مركز أبحاث إسرائيلي مكاتبه في وزارة الدفاع بنشر تقرير مطول حول قيام حزب الله باستخدام المدنيين كدروع بشرية، واستخدم شهادات نشرتها منظمات حقوق إنسان ومنظمات دولية، من خلال تأطيرها بشكل مختلف، واعتبر أن حزب الله هو من بدأ الانتهاك وساهم في إضفاء الشرعية على قتل المدنيين اللبنانيين، ولاحقًا نشر المركز نفسه تقريرًا عن قيام حركة حماس بذلك خلال حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

في حرب ٢٠١٤ قاد الجيش الإسرائيلي حملة من أجل تبرير قصف لمنازل ومستشفيات ومدارس، باعتبار أن المقاومة الفلسطينية تستخدمها كدروع، من أجل تقديم مبرر أخلاقي للقتل وتحويل قتل البشر إلى أضرار جانبية، دون انتهاك القانون الدولي. لاحقًا طورت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أسلوبًا

إشكالية أخرى، هي أن نظام حقوق الإنسان يعمل باعتباره نظام تمثيل، كما لو كان لدى الناشطين تفويض من المعذبين في الأرض، وتَحوّل طريقة ممارسة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية إلى عدم تحول حقوق الإنسان إلى لغة شعبية يستخدمها الناس، بذلك لا تصبح حقوق الإنسان أداةً للجماهير، بل تبقى أداةً في يد الخبراء، وينتج طبقة خبراء مغتربة عن الناس الذين تتظاهر بتمثيلهم.

يقوم على استنساخ أدوات منظمات حقوق الإنسان، وهـو قيام جهاز الأمن العام الإسرائيلي «الشاباك» بالحصول على شهادات معتقلين فلسطينيين من قطاع غزة، استخدموا من قبل الجيش الإسرائيلي كدروع بشرية قبيل اعتقالهم، ولكن شهاداتهم كان الهدف منها إدانة حماس، وتبرير قتل الفلسطينين، من خلال حديثهم عن إطلاق صواريخ من بين المنازل الفلسطينية، وفي هذه الشهادات تبقى الضحية نفسها، أي الفلسطينيون، لكن الهدف هو إبدال الجاني، بتحويله من إسرائيل إلى حماس، وتبرير العنف وقتل الفلسطينيين دون اعتباره انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. وبحسب الكتاب هذه إشارة إلى كون القانون الدولي تتحدد قيمته بحسب طريقة استخدامه، وأن الأنظمة الليبرالية تستخدمه من أجل تأطير عنفها باعتباره أخلاقيًا.

أما الجزئية الثانية الإشكالية التي يقدم الكتاب نقدًا لها، هو أن عملية صوغ أفعال القتل السيادية كحق إنساني، لم تقتصر على الحكومة الإسرائيلية، بل ظهر تقارب مع منظمات حقوق الإنسان الليبرالية، التي أدانت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في حرب ٢٠١٢ بسبب ما اعتبرته انتهاك مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين أمن خلال إطلق الصواريخ من بين المنازل الفلسطينية، وقصفها التجمعات الإسرائيلية، فاتخذت حماس من الفلسطينيين دروعًا بشرية وقصفت مدنيين اسرائيليين بحسب إشارة بتسيلم، بذلك انتهكت حقوق الإنسان الفلسطيني وارتكبت جرائم حرب. ويتضح من ذلك مدى التقارب بين منظمات حقوق الإنسان الليبرالية والحكومة الإسرائيلية.

في المقالة نفسها، التي اعتمدت في جزء منها على معلومات من الجيش الإسرائيل، أشارت إلى أن الجيش

الإسرائيلي قلل من الضرر تجاه المدنيين الفلسطينيين باستخدام قدراته التكنولوجية العالية. يظهر ذلك كيف تُطوع منظمات حقوق الإنسان العلاقة بين الأخلاقيات والأسلحة ذات التكنولوجيا العالية، وكيف تساهم التكنولوجيا العالية، لدى المهيمن في حمايته وإنتاج عنف أخلاقي من خلال القانون الإنساني الدي يعمل لمصلحة المهيمنين.

جاء الفصل الأخير في الكتاب بعنوان «حق الإنسان في أن يستعمر»، ويحاول الإضاءة على ظهور نمط

جديد من منظمات حقوق الإنسان الاستعمارية، التي تعمل على الدفاع عن حق (الإنسان/ المُستعمِر) في أن يستعمر ويهيمن، من خلال قلب الحقائق، وتحويل الفلسطيني إلى غاز للأرض، واتساقًا مع سعى المستوطنين المحموم للحصول على المزيد من الأراضي، ويبحث الفصل في ذلك من خلال دراسة جهد منظمة ريغافيم ومنظمة بيشا لحقوق الإنسان. تقوم فكرة ريغافيم على قلب مسار السلب الاستعماري، «المستوطنون اليهود ضحايا التمييز في حين أن الفلسطينيين المستعمرين هم «الغراة» و«الغزاة الصامتون» للأراضي الوطنية الإسرائيلية، وأنهم مرتكب انتهاكات حقوق المواطنين اليهود في إسرائيك» (١٩٨). وتعتبر أن الدولة والمحكمة العليا تنحرف عن الهدف وتميز لصالح الفلسطينيين وهي تعمل من أجل تصحيح ذلك. وهي تستخدم خطاب حقوق الإنسان في سياق استعماري، وتظهر أن لا اختلاف بين حقوق الإنسان والحق في الهيمنة

المنظمات على إنتاج لغة حقوق إنسان جديدة تعتبر فيها أن «ديمقراطية إسرائيل في خطر» والمستوطنين هم «ضحايا» تطهير عرقى مدبس تدعمه الدولة، بهدف إعادة التأكيد على كون اليهود هم الضحايا والفلسطينيين الجُناة، واستطاعوا تطويع خطاب حقوق الإنسان كي يخدم هدفهم، وذلك من خلال استخدام خطاب حقوق الإنسان ضد الحكومة الإسرائيلية وتحصين الاستعمار الاستيطاني من خلال اعتبار أي عمل ضده هو انتهاك لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المستوطن باعتباره ضحية. أما عملها فهو استنساخ لعمل المنظمات المختلفة الأخرى من خلال استخدام الاستراتيجيات ذاتها، مع الاستفادة من مهارات أخرى، مثلًا، خدم أحد مؤسسى ريغافيم في الجيش الإسرائيلي في منطقة النقب واعتبر أن تجربته ساهمت في إدراك الفراغ القانوني في التعامل مع القرى البدوية ووظف مهارات «الملاحة العسكرية» في ريغافيم. أما الاستنساخ فكما أشار أحد العاملين في مشروع مراقبة المستوطنة في منظمة السلام الآن، إلى استخدام ريغافيم وغيرها الأساليب نفسها في رسم الخرائط وتحديد البناء الفلسطيني» غير القانوني» واستخدام اللغة والمرافعات نفسها في اللوائـح المرفوعـة للمحاكـم، يعلـل هـذا التشابه في الكتاب باعتبار أن كل المنظمات تتوافق على تقنيات إنتاج أدلة واحدة واستخدام لغة حقوق الإنسان. تحول هذه المنظمات الاستنساخ إلى قلب «يحول الحضور والوجود الفلسطيني نوعًا من الاحتلال غير الشرعي ... وتمسى حقوق الإنسان سلاحًا يزيد من تـشرد سـكان الأرض الأصليـين» (٢٢١). بذلك، يكون هناك حق للإنسان (المستعمر) بالتشريد، من خلال اعتبار أن إجلاء المستوطنين اليهود هو انتهاك لحقوق الإنسان وتهجير الفلسطينيين وطردهم هو عملٌ من أعمال العدالة. فتساهم في حماية المستوطنات اليهودية والعمل على تعزيز عمليات الهدم للمبانى الفلسطينية.

تتعامل هذه المنظمات مع فلسطين كوحدة واحدة، فهي تنشط في الضفة الغربية والجولان والنقب، ولكن ضمن عملها تكشف دون قصد عن جوهر الدولة وتحاول تعزيزه وتتماهي مع ه، فتظهر أن معارضتها للدولة مجرد وهم فهي جزء من أذرع الجسم الاستعماري نفسه، هدفها إصلاح الدولة.

في خاتمــة الكتــاب، يكـون السـعي إلى مَركــزة وتحديــد

تناقضات حقوق الإنسان والهيمنة المسيطرة عليها، والإشكاليات المرتبطة الناتجة عن شكل عمل منظمات حقوق الإنسان، مع محاولة تقديم اقتراحات نظرية، تساهم في تحرير حقوق الإنسان من الهيمنة، أو إيجاد حقوق إنسان تعبر عن القواعد الشعبية.

ساهمت حقوق الإنسان في تمكين الدولة ومنحها اعترافًا وحماية وشرعية. إن الخطاب السائد لا يقف ضد الدولة بل يساعد في شرعنتها حتى في شكلها الاستعماري الاستيطاني، وتعمل الدولة على تدجين حقوق الإنسان من أجل تعزيز سياساتها، بما يتسق في كثير من الأحيان مع تجريد الناس من حقوقهم.

يقدم الكتاب نقدًا أخيرًا لمنظمة هيومن رايت سووت ش، التي ترفض التوجه للمحاكم مثلًا في عملها وتفضل عدم المشاركة العامة في سياسات حقوق الإنسان وهي تركز في عملها على الحالات التي تكشف عدم تطبيق للقانون أو تطبيق خاطئ أو تمييزي، وهذه إشكالية لأن حق الإنسان في الهيمنة ينتج عن نقاشات حول فرض القانون بشكل ينتج عن نقاشات حول فرض القانون بشكل كاف، مما يختزل حقوق الإنسان في خطاب قانوني محض، لا يهدف إلى منازعات وخلخلة البنى القائمة، بل إلى تخفيف التجاوزات. مقدمًا مثلًا على ذلك، من خلال نقد مصادرة الأراضي في فلسطين ومناهضة التعذيب والاعتقال الإداري، فيتم معالجة كل جزئية بشكلٍ منفصل، فتظهر كحالات تخفي الصلات المعقدة التي تربط مظاهر الهيمنة المتنوعة.

يضيف الكتاب في هذه الجزئية أيضًا، أن الانتقاد القانوني يحجب التفاوت في السلطة، ولا تنتج عنه مساءلة جذرية للنظام، نتيجة الارتكاز على فكرة كون هذا النظام نزيهًا وهو حكم يفصل بين الأطراف ويصحح الأخطاء، مما يساهم في إسكات مقاومة بنى الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتضمنة في القانون.

إشكالية أخرى، هي أن نظام حقوق الإنسان يعمل باعتباره نظام تمثيل، كما لو كان لدى الناشطين تفويض من المعذبين في الأرض، وتَحوّل طريقة ممارسة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية إلى عدم تحول حقوق الإنسان إلى لغة شعبية يستخدمها الناس، بذلك لا تصبح حقوق الإنسان أداةً للجماهير، بل تبقى أداةً في يد الخبراء، وينتج طبقة خبراء

131

مغتربة عن الناس الذين تتظاهر بتمثيلهم، فيما لا يشغل خبراء وممارسو حقوق الإنسان الحيز العام لأن ذلك يظهر كانعدام مهنية وانحياز.

لا يقدم الكتاب رفضًا مطلقًا لحقوق الإنسان، لذلك يحاول أن يقدم اقتراحًا من أجل تحرير حقوق الإنسان في ظل المأزق الذي تقع فيه، ويقدم من أجل ذلك ثلاثة اقتراحات. الأول، تطوير حقوق الإنسان باستخدام منظور غير قانوني، واستخدامها في نقد القانون، دون تجاهل القانون بل باستهدافه باعتباره معززًا للهيمنة. الثاني، نزع الاحترافية عن حقوق الإنسان وإلغاء الفوارق الطبقية التي ينتجها العمل فيها، وإعادة تشكيل منظمات حقوق الإنسان بما فيها متوافقة مع القواعد الشعبية. الثالث، بما أن يجعلها متوافقة مع القواعد الشعبية. الثالث، بما أن وغير متناظر، فالتحدي هو إنتاج أطر حقوق وغير متناظر، فالتحدي هو إنتاج أطر حقوق إنسان يمكن أن تنتج عنها مقاومة للهيمنة.

### ملاحظة ختامية

بالعودة إلى الواقع، يظهر أن الكثير من النقد السني قدمه الكتاب لا يرزال صالحًا للاستخدام، خاصة النقد الدني قُدم للنموذج الهيدروليكي خاصة النقدة النقرير منظمة العفو لحقوق الإنسان. يتضح ذلك في تقرير منظمة العفو الدولية «أمنستني» الدي صدر مؤخرًا، وعلى الرغم من أن التقرير، عَبَر عن تحول كبير في خطاب منظمات حقوق الإنسان، ويساهم في توسيع النقد ضد إسرائيل (وأثار قلقًا إسرائيليًا كبيرًا)، فإن المنظمة نفسها، رفضت اتخاذ موقف واضح من المنظمة نفسها، رفضت اتخاذ موقف واضح من حركة مقاطعة إسرائيل SDS، كما أن الفرع الألماني حركة مقاطعة إسرائيل BDS، كما أن الفرع الألماني المنظمة رفض نشر التقرير على موقعه وباللغة إسرائيل، باعتبارها استعمارًا استيطانيًا، كما يصنفها الخطاب الفلسطيني. "ا

## المراجع

 ١ هيومن رايتس ووتش، «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» (هيومس رايتس ووتش، ٢٠٢١). إنظر/ي الرابط التالي:

https://www.hrw.org/ar/report/2021378469/27/04/.

- ٢ بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد» (القدس: مركز المعلومات الإسرائياي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠٢١). إنظر/ي الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/apartheid.
- مدار، «بتسيلم ينزع القناع عن مقاومة 'اليسار' للاحتالال،
  « ملحق المشهد الإسرائياي- مدار، ۱ حزيران ۲۰۱۲. إنظراي
  الرابط التالي: https://bit.ly/3NDmSCk.
- لا يدين الكاتبان العنف بشكل مطلق، فالعنف ليس دائمًا أو بالضرورة مظهرًا من مظاهر الهيمنة، بل من خلال التجارب المناهضة للاستعمار يظهر استخدامه في المقاومة والتحرير وتخليص الإنسان من علاقات الهيمنة.
- و في الفترة نفسها ظهرت نزعات نقدية في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية سواء على مستوى علم الاجتماع أو التاريخ، وكان هذا التغير داخل المؤسسة دليلًا على قدرة المؤسسة على استيعاب هذا الخطاب الموجود على هامشها وإجراء التغيير اللازم لاستيعابه، ويمكن مقاربة ذلك مع ظهور مؤسسات حقوق الإنسان على الرغم من اتساعها ونشاطها بشكل أكبر في الحيز العام، لكن محاولات استيعابها (أو تهميشها) مستمرة طوال الوقت أيضًا. حول المقاربة المرتبطة في الأكاديميا، إنظر/ي: عزمي بشارة، «علم الاجتماع الإسرائيلي ومساهمة باروخ كيمرلينغ- ملاحظات عامة،» المستقبل العربي، العدد باروخ كيمرلينون الأول ٢٠١١): ٧-٣٣.
- آ ساهمت المحكمة العليا الإسرائيلية في شرعنة استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال قراراتها يظهر إعلاء الجانب الأمني والتعامل مع القضايا بمصطلحات تقنية وفضفاضة، وعزل كل قضية عن الأخرى والتعامل مع كل حالة بشكلٍ جزئي في غالب الأحيان، كما أنها كانت ترد غالبية الالتماسات التي وجهت إليها. للنظر في ردود المحكمة العليا الإسرائيلية على الالتماسات المقدمة، يمكن مراجعة: سوسن زهر، قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار، ١٩٦٧)؛

Nimer Sultany, "The Legacy of Justice Aharon Barak: A Critical Review," Harvard International Law Journal Online

٤٨ (٢٠٠٧): ٣٨-٩٢، أما عـن حـدود العمـل القانـوني في سـياق فلسطيني، إنظر/ي: رائـف زريـق، «آفـاق العمـل القانـوني وخطاب الحقـوق للفلسطينيين في إسرائيـل: بـين تحقيـق إنجـازات قضائيـة وإعـادة إنتـاج علاقـات القـوة، «قضايا إسرائيليـة. العـدد ٨٠ (٢٠٢١): ٨٥-٧١؛ مـرح خليفـة، «اسـتخدام المسـتعمَر لقانـون المسـتعمِر: مـا بـين الشرعيـة والمقاومـة في حالـة الفلسطينيين داخـل الخـط الأخـضر، بين الشرعيـة والمقاومـة في حالـة الفلسـطينيين داخـل الخـط الأخـضر،

ونيف غوردن مشروع كتاب جديد عن الدروع البشرية، وقد صدر في العام ٢٠٢٠، إنظر/ي:

Neve Gordon and Nicola Perugini, Human Shields: A History of People in the Line of Fire (Oakland, California: University of California Press, 2020)

١٣ عندما قدمت المنظمات الدولية (مثل OCHA) إحصائيات حول الحرب الأخيرة (أيار ٢٠٢١)، قامت بتوفيرأرقام الشهداء من خلال إحصاء الأطفال والنساء وكبار السن بشكلٍ منفرد، أما بقية الذكور (ما فوق ١٨ عامًا) أي الفئة التي تدخل عالميًا في «سن القتال» فقد تم تقسيمهم إلى قسمين منتمين للمقاومة الفلسطينية وقسم غير محدد في تماهٍ مع التصورات الإسرائيلية باعتبار كل فلسطيني يمكن أن يكون مشاركًا في القتال أو يشكل خطرًا. إنظري: مايا مكداشي، «ألا يكون الرَّجِل الفلسطيني ضحيية؛ جَندرة الحُروب الإسرائيلية على غزّة،» ترجمة: أنس سمحان، جدلية، ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢١. إنظري الرابط التالي: https://bit.ly/3416ABD.

الم روجت إسرائيل لحروبها على أنها حروب ذات تقنية نظيفة ومعايير أخلاقية عالية، من خلال استخدام صواريخ أكثر دقة واتباع تقنيات «تحذير» مثل الطرق على السقف، في محاولة لتبرير حروبها وتقديمها بصورة أكثر إنسانية وسليمة أخلاقيًا. إنظر/ي: إيال وايزمان، «وسائل الموت»، في سلطة الإقصاء الشامل تتريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢): ٦٤٥- ١٩٦٩؛

Mikko Joronen, "'Death Comes Knocking on the Roof': Thanatopolitics of Ethical Killing During Operation Protective Edge in Gaza: 'Death Comes Knocking on the Roof,'" Antipode 48, no. 2 (March 2016): 336–54.

نظر/ي: عـز أجـل قـراءات حـول تقريـر أمنيسـتي، إنظـر/ي: عـز الديـن التميمـي، ««إسرائيـل» دولـة أبرتهايـد: مـا جديـد تقريـر «أمنسـتي»؟»،الـترافلسـطين،٥شـباط٢٠٢٢.إنظـر/ي الرابـط التـالي: https://bit.ly/35OC6Ui: Maureen Clare Murphy, «What makes Amnesty's apartheid report different?», THE ELECTRONIC INTIFADA, Feb. 3, 2022. See: https://bit.ly/35Mm8tS; Soheir Asaad, Rania Muhareb, «Dismantle What? Amnesty»s Conflicted Messaging on Israeli Apartheid», Blogs: The Institute for Palestine Studies, Feb. 15, 2022. See: https://bit.ly/3Je7Z71

« سلسلة أوراق فلسطينية (حيفا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة، ٢٠١٨).

٧ عبرت بتسيلم عن ذلك صراحةً لأول مرة في تقرير أصدرته في أيار عام ٢٠١٦، إنظر/ي: بتسيلم، «ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق» (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراض المحتلة، ٢٠١٦). إنظر/ي الرابط التالى:

https://www.btselem.org/download/201605\_occupations\_fig\_leaf arabic.pdf.

أما التشكيك في جدوى عملية التقاضي فقد ظهر بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، إنظر/ي: بتسيلم، «كيف أثبتت السلطات الإسرائيلية أنها غير قادرة على التحقيق بشبهات انتهاك القانون الإنساني الدولي أثناء العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة» (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠١٤). إنظر/ي الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/accountability/20140905\_failure\_to\_investigate

٨ للاستفاضة حـول تقريـر غولدسـتون والتعامـل الإسرائيـلي مـع التقريـر، وصـولًا إلى سحبه مـن قبـل السـلطة الفلسـطينية وتنكـر غولدسـتون لـه، راجـع/ي: نورمـان فنكلسـتين، غـزة: بحـث في استشـهادها، ترجمـة: أهـن ح. حـدّاد (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ٢٠٢٠): ١١٧٠.

و تعمل مراقب المنظمات غير الحكومية الاسرائيلية (Monitor على مراقبة منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية عاملة في فلسطين أو في مناصرة القضية الفلسطينية، للاستزادة حول عمل هذه المنظمة وغيرها في هذا السياق، إنظري: NGO وليد حباس، «المجتمع المدني اليميني في إسرائيل. NGO فوليد حباس، «المجتمع المدني الإسرائيلي- مدار، ٢٨ حزيران ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، ٢٨ حزيران (٢٠٢١. إنظري الرابط التالي: https://bit.ly/3Hw0irO بالسل الفلسطيني ما بعد أوسلو،» حبر، ٧ تشرين الثاني ٢٠٢١. إنظري الرابط التالي: https://bit.ly/3ogESaO

١٠ حول الحرب القانونية، إنظر/ي:

Lisa Parks and Caren Kaplan, eds., "2. LAWFARE AND ARMED CONFLICTS. A Comparative Analysis of Israeli and U.S. Targeted Killing Policies and Legal Challenges against Them," in *Life in the Age of Drone Warfare* (New York: Duke University Press, 2020), 59–88.

١١ يشير الكتاب إلى محاولات سن قوانين ضد منظمات حقوق الإنسان، في حينه كانت مشاريع القوانين لم تكتمل لكن بعد صدور الكتاب صدر القانون بصيغة مخففة نسبيًا، إنظر/ي: بي بي سي عربي، «إسرائيل تصدر قانونًا مثيرًا للجدل يفرض رقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني»، هيئة الإذاعة والبث البريطانية الناطقة بالعربية، ١٢ تموز ٢٠١٦. إنظر/ي الرابط التالي:

https://bbc.in/32NgPIT.

١٢ خلال العمل على هذا الفصل من الكتاب ظهر لنيكولا بيروجيني

133

<u>قطایا</u> اساشته